27 November 2017
Arabic

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى إنشاء فريق تحقيق، برئاسة مستشار خاص، لدعم الجهود المحلية الرامية إلى مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضا باسم داعش) عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة في العراق على الأعمال التي ترتكبها جماعة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية في العراق والتي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وعملا بالفقرة ٤ من القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، طلب إلى مجلس الأمن كذلك أن أقدم إليه اختصاصات مقبولة لدى حكومة العراق للموافقة عليها، في غضون ٦٠ يوما، وذلك من أجل ضمان وفاء فريق التحقيق بولايته. والموعد النهائي للتقديم هو ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وقد أعدت الأمانة العامة مشروع الاختصاصات وناقشته مع ممثلي حكومة العراق. واتسمت المناقشات بالإيجابية وسادتها روح تعاونية للغاية. وقد أحرز تقدم كبير بشأن الاختصاصات وتم التوصل إلى حل لمعظم الأسئلة التقنية. غير أنه بالنظر لتعقد بعض القضايا، فإن المناقشات لم تسفر بعد عن نص للاختصاصات متفق عليه. وعلى وجه الخصوص، لم يتسن بعد تسوية مسألة تتعلق بتبادل الأدلة من جانب فريق التحقيق بخصوص أية إجراءات جنائية يمكن أن تفضي إلى فرض عقوبة الإعدام أو تنفيذها.

ولذلك، أود أن أطلب تمديد مهلة تقديم الاختصاصات إلى مجلس الأمن حتى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من أجل اختتام المناقشات الجارية مع حكومة العراق.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش